

دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني

✍ - الدكتور صالح صالح (*)

- ❖ الدور الاستثماري لمؤسسة الزكاة
- ❖ دور الزكاة وآثارها على مستوى الحركة الاقتصادية الكلية
- ❖ الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة.

1 - الدور النقدي لمؤسسة الزكاة

الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم و متجدد يصل في بعض التقديرات إلى 7% من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 10% إلى 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة¹ الأمر الذي يبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية

مقدمة : الزكاة ركن ركين من أركان الإسلام وهي عبادة مالية تطبيقية تقوم بدور أساسي في الاقتصاديات الإسلامية سواء على مستوى متغيرات وحركة الاقتصاد الكلي أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة، ولهذا يستدعي الأمر إقامتها وتأسيسها. (و العناية بمؤسساتها)

وسوف نتعرض لدور مؤسسة الزكاة باعتبارها إحدى مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التي تبرز خصوصيته المنهاجية في الحركة الاقتصادية، وذلك من خلال المحاور الأساسية التالية :

❖ الدور النقدي لمؤسسة الزكاة

كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

1-1- أهمية الزكاة كأداة مالية

مليار دولار سنويا² فإذا افترضنا بأن نسبة الزكاة في الجزائر كدولة تملك موارد معدنية وطاقوية تبلغ 10% كمتوسط للنسبتين المشار إليهما سابقا نلاحظ أن حصيلة الزكاة تقدر بـ 5,1 مليار دولار أي حوالي 408 مليار دينار (سعر صرف 1 دولار 80 دينار)، فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل و إنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، و نلاحظ من جهة أخرى بأن عدم أخذ طبيعة التكامل بين الأدوات النقدية والمالية سيؤثر سلبا على الاستقرار المطلوب.

1-2- أهمية الزكاة كأداة لتوفير

السيولة اللازمة لتمويل التنمية

تنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الأقل: الأول ويتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14% من الناتج القومي الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري

تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي ان للزكاة وظيفة اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية... وفضلا عن ذلك فهي أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حال تحقيق الاستقرار النقدي، ذلك أن التأثير في نسبة 10% إلى 14% من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحصيل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق أعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال... وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي وإذا أخذنا الجزائر كمثال على التأثير النقدي للزكاة، نجد أن إجمالي الناتج القومي يزيد عن 51

للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.

فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية بقدر تزايد طاقاتها التمويلية لمصارفها المحددة والمتنوعة في آن واحد، الأمر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة إلى المجالات الأساسية وهذا يخفف ويحد من اللجوء إلى الأدوات المالية التي تزيد من الاضطرابات الاقتصادية...

1-3- دور الزكاة في تحقيق

الاستقرار النقدي في حالات التضخم

والانكماش

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم، وحالات الانكماش و الركود، يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية و المالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.³

1-4- حالات التضخم

تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها، ونحن هنا سوف نتعرض لطرق الجمع والتحصيل ونتناول أساليب الإنفاق الزكوي وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية ضمن المحاور اللاحقة. إن طريقة جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج القومي التي أشرنا إليها سابقا تؤثر في مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير نذكر:

-الجمع النقدي لحصيلة الزكاة

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد أقر هذا المنحني قديما ابن تيمية بقوله: "وأما إخراج القيمة للحاجة

أولاً للمصلحة، أو للعدل فلا بأس به..."⁴ وبذلك تستطيع الدولة أن "تجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية"⁵ وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها...

- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة

إن الدولة قد تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب للظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه... إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصابا يجب فيه الزكاة ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي فعند الجمهور أنه: "يجوز تطوعا تقديم

الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب"⁶ وكذا بطلب من الدولة في حالة احتياجها وقبل وقت الوجوب إذا كان الممول مالكا للنصاب.

- التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة

إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

1-5 حالات الانكماش والركود

تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ومن بين طرق التأثير نذكر:

أ-الجمع العيني للزكاة

قد تضطر الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة كي لا تؤثر كثيرا في الكتلة النقدية

با لا انخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

ب تأخير جمع الزكاة

قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى ديناً عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ...

ج-زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي

من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود والانكماش و العودة إلى أوضاع النمو الاعتبارية في الاقتصاد الوطني.

وهكذا نلاحظ الدور النقدي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ولم نتعرض لحالة التضخم الركودي التي نعتقد أنها خاصة بالمنهج الرأسمالي الذي يقوم على الآليات الربوية وتلعب فيه التكتلات الاحتكارية دورا محوريا بشكل يجعلها تقاوم الآثار السلبية للركود والانكماش على الأسعار ومن ثم الحفاظ على معدلات الأرباح ولذلك فقد: "أصبح التضخم أكثر من أي وقت مضى سلاحا للحفاظ على معدل الربح، فالاحتكارات قادرة على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي ومع توقع الهبوط

فإنها تبادر إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يقع بالفعل..."⁷

2- الدور الاستثماري للزكاة

2-1- دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية الخاصة والعامة

تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليل المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه الكفائي من جهة، وكونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية إذا

طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة.

ولذلك فهي تشجع على إقامة المشروعات الفردية والمؤسسات الحرفية، يقول الإمام النوري في تحديده لمقدار ما يصرف للفقير من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية: "قالوا فإن كانت عاداته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأوقات والأشخاص... ومن كان تاجرا أو خبازا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك... ومن كان خياطاً أو نجاراً أوقاضيا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثلته... وأن كان من أهم الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعه أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام"⁸ ويضيف "فإن لم يكن محترفا، ولا يحسن صنعه أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطى

كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلادهم ولا يقدر بكفاية سنة"⁹ وقد تكون تلك الكفاية من خلال "شراء ما يدر عليهم ربحه ما يكفيهم، على أن يحبس عليهم حتى لا يباع ومن ثم يموت هناك دخل ثابت مدى العمر".¹⁰

بهذه الفلسفة الاقتصادية المتعلقة بطبيعة وشكل الدعم الذي تقدمه مؤسسة الزكاة، يتبين أن أحياءها يساهم في توفير تمويل مجاني لإنشاء منظومة واسعة من المشروعات الكفائية العامة والخاصة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تأسيس صندوق المشروعات الكفائية الذي تكون مهمته الصرف الاستثماري للزكاة لضمان دخل دائم خاصة لأصحاب المهن والحرف والصنائع عن طريق الدعم التمويلي الذي يخصص في إطار هذا الصندوق الذي يمكن أن يتولى تحصيل الإيرادات الزكوية الناشئة عن تطور المشروعات الكفائية العامة والخاصة، وقد يتولى مهام

القرض الحسن لتطويرها ومواجهة أوضاعها الصعبة نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية خاصة في فترة الأزمات.

كما يمكن للصندوق أن يقوم بدعم المشروعات الكفائية الأساسية والاستراتيجية التي لا بد منها للتطور الاقتصادي والاجتماعي ويعجز الأفراد والمشروعات الخاصة عن القيام بها لارتفاع تكاليفها أو لإنخفاض عوائدها.

2-2- دور مؤسسة الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية

يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دوراً معتبراً في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية والصغيرة والمصغرة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين، وهذا سوف يزيد من الحافز نحو الاستثمار والقابلية للمخاطرة الاستثمارية والإقبال على إنشاء المشروعات الاقتصادية.

2-3- دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروعات الكفائية الخاصة و العامة

إن مؤسسة الزكاة في ظل التطورات المجتمعية الحديثة ستساهم في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الاقتصادية وخاصة الكفائية، فتخصص جزءا من مصارفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية، ويمكن أن يلعب صندوق دعم المشروعات الكفائية دورا مهما في هذا المجال...

3- دور مؤسسة الزكاة و آثارها على مستوى الحركة الاقتصادية الكلية

إن استقطاب الموارد الزكوية التضامنية بصورة دائمة ومتحددة في الاقتصاد الاسلامي يؤكد المكانة الأساسية والدور الذي يمكن ان تلعبه

مؤسسة الزكاة في عملية التغير الحضاري و التنمية الشاملة المستدامة. وسوف نتعرض لذلك الدور على المستويات التالية :

1- دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة و تحقيق التوازن في موازنتها العامة.

2- دور مؤسسة الزكاة في الحركة الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي.

3- دور مؤسسة الزكاة في الحركة المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي.

4- دور مؤسسة الزكاة في مجال توزيع الثروات والدخول.

5- دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف والعمالة و الاستخدام.

تعد مؤسسة الزكاة من أكثر المؤسسات التي لعبت دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما تحقق لها من تراكم للموارد لتغطية النفقات المتعلقة بمجالات مهمة كثيرة بالمجتمعات الإسلامية.

وعادة ما ينظر إليها نظرة مبسطة من قبل البعض دون التعمق في معرفة جوهرها

التي نشأت بعد الاستقلال على ربط الأمة بمسارها الصحيح و لذلك استمر تقزيم وتحجيم دور المؤسسات الحضارية ومازال إلى اليوم، و تضخم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأغراض السياسية من أجل تثبيت وجودها وحرمان المجتمع من الآثار الكثيرة التي تترتب على إحياء وتطوير مؤسسات الخصوصية الحضارية مثل مؤسسة الأوقاف ومؤسسة الزكاة ومؤسسات المشاركة المالية والمصرفية.

3-1- دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة

تؤدي الموارد الزكوية دورا حيويا في العملية التنموية يتعاظم بمقدار تزايد حجم الموارد الموجهة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير، فترتفع مساهمتها الإيجابية في مجال الخدمات الأساسية الكفائية فتتخفف تبعاً لذلك الاستثمارات والتكاليف العامة المرتبطة بميدان الخدمات بمقدار توسع وتطور مؤسسة الزكاة، وهذا الوضع يساهم بنسبة

الحضاري و آثارها المتنوعة، و لذا فقد أهملت في معظم البلاد الإسلامية وعطلت في بعضها الآخر وسيست في مجموعة أخرى.... و سنركز هنا على أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي الحركة الاقتصادية كأداة من الأدوات الإرادية للسياسة المالية تتميز بوضع خاص من حيث طبيعة إيراداتها وتخصيص نفقاتها.

إن مؤسسة الزكاة نشأت في التاريخ الإسلامي من خلال التعبئة الإجبارية للموارد التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية والمساهمة في إقامة القاعدة الهيكلية، وأن هذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة وتمول أحيانا بأدوات تزيد من حدة

التضخم وقد عمل الاستعمار في معظم البلاد الإسلامية على تفكيك هذه المؤسسة الحضارية ولم تعمل الدويلات

معتبرة في تخفيض النفقات العامة التي أصبحت ضرورة ملحة من جهة، ويؤدي إلى مشاركة أصحاب الأموال في تمويل تلك الخدمات من جهة ثانية، ويساهم في تخفيض تكاليف إدارة وتسيير تلك الخدمات بنسبة تقدر بالفرق بين التكاليف العامة والتكاليف المرتبطة بإدارة وتسيير مؤسسة الزكاة من جهة ثالثة.

ولقد أثبتت التجربة التاريخية الدور الريادي لمؤسسة الزكاة في معظم البلدان الإسلامية و لكن الانحراف عن المذهبية الاقتصادية لتلك المجتمعات و الاتجاه إلى تقليد ومحاكاة التجربة الغربية أدى الى تعطيلها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تقوم بدورها الحضاري الفعال. و نرى اليوم بأن حجم التحديات التي تواجهها هذه الدول، يتطلب إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة، و تامين دورها في عملية التغيير الحضاري الشامل.

إن تطور مؤسسة الزكاة بما تمتلكه من موارد و ثروات، دائمة ومتجددة يبرز أعلى درجات إعمال المذهبية

الاقتصادية في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية للأغنياء الى الفقراء ومحدودي الدخل، و نعتقد بأنه كلما انتشرت القيم والعقائد تطورت مؤسسة الزكاة.

إن هذا التحويل لجزء من الدخل والثروات في صورة إنفاق استثماري واستهلاكي يقلل من دور الدولة الحالي في تغطية هذه الأنشطة و بالتالي يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور و تكاليفه الناتجة عن:

أ- تكاليف تعبئة و جمع و تحصيل الإيرادات العامة.

ب- تكاليف تسييرها و إدارتها.

ج- التكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية.

د- التكاليف الناتجة عن ارتفاع الضرائب وتطور أشكال التهريب.

هـ- التكاليف الناتجة عن الانحرافات وعدم الاستقرار وتطور أشكال الفساد.

التخفيض بقدر حجم الموارد عبر امتدادها الزماني، الأمر الذي يمكن الدولة من الوصول إلى ترشيد النفقات العامة من مدخل إشراك مؤسسة الزكاة في مجالات الاستثمار والاستهلاك الكفائيين، كما تساهم تلك الموارد في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي يمكن إقامتها عن طريق مؤسسة الزكاة وخاصة الإيرادات المتعلقة بالضرائب والقروض والتمويل التضخمي، وبالتالي ترشيد حجم الدولة الذي كلما ازداد ارتفعت تكاليفه وانتقل عبؤه وثقله إلى الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الادخار العام وتخفيض تكاليف دور الدولة في تأدية وظائفها المجتمعية.

3-2- دور مؤسسة الزكاة في الحركة

الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي

إن تطور مؤسسة الزكاة وتزايد حجم مواردها يحدث حركة توازن إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما

فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر ولا تحملها الميزانية العامة بل إن معظمها تصبح مغطاة من قبل الموارد الزكوية وهذا سينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي. إذ ستتحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفيهية إلى الاستثمارات الكفائية... هذا ناهيك عن الآثار المترتبة عن هذه الحركة في ترشيد حجم الدولة ومجالات ووظائف تدخلها وتقليص بعض أشكال الفساد المرتبطة ببعض الإيرادات والنفقات العامة وترتفع تلك الكفاءة كلما كانت مؤسسة الزكاة مؤسسة مستقلة ضمن المنظومة المؤسسية للدولة.

إن تطور الموارد الزكوية يساهم في التأثير الإيجابي على الميزانية العامة للدولة، فمن جانب النفقات العامة يساهم في تخفيض الإنفاق العام بمقدار تنامي حجم تلك الموارد التي توجه لتوفير السلع والخدمات الكفائية والمساعدات الاجتماعية والرعاية الإنسانية، ويكون

تطورت العوائد والمداحيل التي تحقّقها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية و أدت الى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، والذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المشروعات الكفائية الزكوية التي تساهم في تأمين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

كما تكمن الحركية الإيجابية في وجود تيار متدفق من الدخل من الفئات الغنية الى الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع لضمان حد الكفاية بصيغ وأشكال متعددة، و لاشك بأن ذلك الدخل الموجه لمؤسسة الزكاة، بقدر ما يساهم في تخفيض الاستهلاك الترفي لدى الطبقات الغنية فانه يساهم في زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي الطلب الفعال للعاملين بمؤسسة الزكاة والمستفيدين من مخصصاتها، كالفئات المعدومة الدخل أو المحدودة الموارد، و كل ذلك يؤثر بشكل إيجابي على المعروض من

السلع والخدمات، وبالتالي زيادة عوائد وأرباح المؤسسات الاقتصادية وإعادتها للإنتاج وتوسيعه و تحديده وتطويره.

3-3- دور مؤسسة الزكاة في الحركية

المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي إن إحياء مؤسسة الزكاة يؤدي الى تحويل الموارد المكتنزة الى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي الى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها واستثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل الى 2.5 % سنويا وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب.

فيـزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما

للتكاليف العامة التي تتحملها الدولة في إقامة المشاريع اللازمة لإنتاج السلع والخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة وغيرها، فتحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني

3-4- دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية التوازنية المتعلقة بتوزيع الدخل و الثروات

إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات و الدخل سواء على مستوى التوزيع الأولي لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر الى مؤسسة الزكاة ، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه الى مؤسسات الزكاة، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية وتوزيع منافعها وعوائدها على الجهات و الفئات المستحقة وكل ذلك يؤثر إيجابيا على

حركية النشاط الاقتصادي لأنه يقلل من التركيز السلبي للثروات وبالتالي تصبح مؤسسات الزكاة آلية من آليات توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الوطني تتكامل مع باقي الآليات المؤسسية ويمكن توضيح ذلك في الشكل اللاحق :

3-5- دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام

إن إحياء مؤسسة الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحياتها التنظيمية وسلطانها التشريعية سوف يؤثر إيجابيا على مستويات التوظيف والاستخدام سواء على مستوى العاملين والموظفين والخبراء بهذه المؤسسة (العاملين عليها) أو على مستوى الأنشطة الاستثمارية والحركية الاستهلاكية التي تحدثها فتؤدي الى التأثير الإيجابي في مجالات التوظيف والعمالة

ويمكن تلخيص دور مؤسسة الزكاة وآثارها في الشكل اللاحق :

4- الدور الاجتماعي لمؤسسة

الزكاة وآثاره الاقتصادية

تلعب مؤسسة الزكاة دوراً هاماً في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي على المستويات التالية:

- التنمية الاجتماعية والثقافية

- الحد من انتشار الفقر واحتواء

آثاره

- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع

- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

4-1 دور مؤسسة الزكاة في

التنمية الاجتماعية والثقافية

تساهم الموارد الزكوية

مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية للإنسان من خلال توفيرها قرص التعليم، والرعاية الصحية، والتربية الدينية، والانتفاع بالسلع والخدمات الكفائية، وبالتالي كان

لها دور هام في الارتفاع بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الاسلامي رغم تقلص دورها في الوقت الحاضر.

4-2 دور مؤسسة الزكاة في الحد

من انتشار الفقر واحتواء آثاره

إن رصد الموارد والإمكانيات وتخصيص منافعها للفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية. حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، فمؤسسة الزكاة تميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم.

إن هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر، والحد من إنتشاره على مستوى المجتمع ككل. وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر واحتواء آثاره الخطيرة على المجتمع، إنها مؤسسة هدفها إخراج الناس من دائرة الفقر الى دائرة الغني

4-4- تأمين الاحتياجات الكفائية

للمستحقين في المجتمع

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في المجالات الإنسانية المتعلقة بتلبية الاحتياجات الكفائية للفئات المحدودة الدخل والكفائية: "المعترة في الزكاة تحقيق الحوائج الأصلية من مأكل وملبس ومسكن وثياب وكتب علم ووسيلة ركوب وتوفير خادم إن كان ذلك لازماً لأمثاله وكل ما يليق به عادة من غير تقتير أو إسراف" ¹²

وإن حد الكفاية يرتبط بظروف الزمان وأوضاع المكان ولذلك فإن هناك حركية في سلم ترتيب الاحتياجات تتناسب مع مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي. والفقهاء الإسلامي بأرائه المشهورة المتعلقة بتأمين تلك الاحتياجات بصورة دائمة سنوياً أو خلال عمر الإنسان، وبطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

يقول الماوردي: "فالفقراء يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم الفقر، والمساكين يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم المسكنة" ¹¹

4-3- تقليص حدة التفاوت

و الصراع الطبقي

إن النمو التراكمي للموارد عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة وتأمين الاحتياجات الكفائية لها، وتوفير السلع والخدمات العامة التي تستفيد منها، وهذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة، من جهة وخفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، من جهة ثانية الأمر الذي انعكس إيجابياً على الحياة الاجتماعية.

4-5- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يساعد على التطور و التقدم المجتمعي. فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار أحد الخصائص المميزة للمجتمعات الإسلامية في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية. وكما تطورت الجوانب العقائدية و الأخلاقية تطور دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي اللذين تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمرس الحاجة لهما.

وان تحقيق الاستقرار الاجتماعي يساهم في توفير المناخ الاقتصادي الملائم، والزكاة من خلال حركيات التحصيل والإنفاق تعمل على: "توفير مناخ اجتماعي وسياسي مستقر وهذا

يقلل بدوره من عنصر المخاطر ويرفع من الميل للاستثمار " ¹³.

خاتمة

لقد تبينت لنا الأهمية الكبرى لمؤسسة الزكاة، والآثار الهامة الإيجابية التي تحدثها على المستوى النقدي والمالي، وعلى المستوى الاستثماري، وعلى مستوى الحركة الاقتصادية الكلية وإعادة تخصيص الموارد، وفي مجال الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانعكاساتها الاقتصادية.

وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات الإسلامية، فإن الأمر يستدعي إقامة مؤسسة الزكاة لتساهم في احتوائها والتخفيف منها، ورغم أن إقامة مؤسسة الزكاة هي من وظائف الدولة فانه لا يجب الخلط بينها وبين استقلالية مؤسسة الزكاة في ممارسة صلاحيتها الوظيفية الشرعية، والتي تكتسي أهمية بالغة في المجتمعات الإسلامية الحديثة ولهذا سنقترح هيكلية تنظيمية لاحقاتنصب على المستوى

المركزي ثم تمتد الى المستويات الجهوية و
المحلية و من خلال تفاعلها و تكاملها مع
المنظومة المؤسسية الاقتصادية و المالية
الوطنية تكتمل الهيكلة العامة و تكاملها مع
المنظومة المؤسسية الاقتصادية و المالية
لاحقا

الهوامش:

- د. عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1989، ص: 262.
- 2- RAMSES 2004, P 218
- 3- صالح صالح، السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار -2 الوفاء، ط1، 2001، ص103.
- 4 - يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ط1، 1990، ص : 255⁴ د. عدنان خالد الترجماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص: 262.
- 5- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الثاني، دار الفكر، الجزائر، 1991، ص: 756
- 6- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، 147، ط1، 1990.
- 7- د. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، اقتصاديات الزكاة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط 1، 1997.
- 8- نفس المصدر السابق، ص615.
- 9 د. علي محمد يوصف المحمدي، دور الزكاة في إعادة مجد الأمة، أبحاث و أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، 1998، ص243.
- 10- د. المرسي عبد العزيز السماحي، من مصارف الزكاة الفقراء والمساكين، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، قطر ذي الحجة 1418، ابريل 1998، ص202.
- 11- نفس المصدر السابق، ص227
- 12- محمد بن ابراهيم السحيباني، اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، العيكان للطباعة، الرياض، 1990، ص150.

المراجع:

- 1- د. عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، ط1، 1989.
 - 2- د. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، اقتصاديات الزكاة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 1997.
 - 3- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ط1، 1990.
 - 4- د. عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.
 - 5- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الثاني، دار الفكر، الجزائر، 1991.
 - 6- محمد بن إبراهيم السحيباني، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1990.
 - 7- د. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي، دار الوفاء، 2001.
 - 8- أبحاث و أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، قطر 1418/1998، بيت الزكاة، الكويت، 1998.
 - 9- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، 147، ط1، 1990.
- RAMSES 2004 - 10